المصدر :
التاريخ :

احتمالات العلاقات التجارية المثلثة

بقلم : د. محمد عمره
(مدير مركز الدراسات الدولية في الجمعية الملكية)

التبادل التجاري الأردني ـ الفلسطيني مع اسرائيل يجب ان يكون متكافئا .. تفضيليا

الاقتصاد الاردني : ١٥٪ بطالة ١١٪ نمو اقتصادي

نتيجة التصحيح الاقتصادي

العلاقة مع اسرائيل يجب ان تمر

عبر كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تشهد المنطقة العربية تغيرات اقتصادية وسياسية متسارعة في الوقت الحاضر الأمر الذي يستوجب اجراء دراسات وبحوث الاقتصاد السياسي المتعمقة لتقترح لمتخذي القرارات في مختلف الدول العربية الراي الثاقب والاستشارة السديدة لاستشراف آفاق المستقبل في محاولة لتجنب الآثار السلبية لأي سياسة اقتصادية محتملة تتخذ على المستوى الاقليمي او الدولي . ولا شك ان احد المتغيرات البارزة في هذا الوقت هو المسيرة السلمية في الشرق الاوسط التي تحاول ان تجد حلا بالطرق السلمية للصراع العربي الاسرائيلي الذي دام اكثر من اربعة عقود . وفي سبيل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة انخرطت الاطراف الرئيسية في هذا الصراع وهي الاردن وفلسطين وسوريا ولبنان في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل وبرعاية دولية من قبل اميركا وروسيا وبدعم اوروبي وعالمي . وعلى الرغم من طول فترة المفاوضات الا انها لم تفض حتى الآن للتوصل الى الحل السلمي الشامل الذي تنشده الدول العربية جمعاء. الا ان ما تم تحقيقه حتى الان هو الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ على المبادىء التي سيجري التفاوض بشانها لحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة وما تبع ذلك من اتفاق اردني اسرائيلي بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ على اجندة المواضيع التي سيتفاوض عليها الطرفان الاخيران ايضا . وقد تضمنت هذه المبادىء والاجندة فقرات واضحة تنص على وجوب التفاوض بين الاردنيين والاسرائيليين من جهة والفلسطينيين والاسرائيليين من جهة اخرى في مجالات متعددة سياسية واقتصادية . وفي المجال الاقتصادي ، فقد حظي التعاون الاقتصادي المستقبلي بين اسرائيل وكل من الاردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين) على اولوية واهمية قصوى . وسيشمل التعاون المحتمل مختلف القطاعات الاقتصادية واهمها التجارة، المالية ، البنوك ، النقل ، الاتصالات ، المياه، البيئة، الكهرباء ، الطاقة ، التمويل ، الصناعة والعمل . ومن المؤكد بان احتمالات التعاون في هذه المجالات بحاجة لدراسات اقتصادية متخصصة ومتعمقة لتجيب على تساؤلات عديدة جدا ولتمكن متخذي القرارات السياسية والاقتصادية الاستنارة بها وتبني الافضل بالنسبة للاردن وفلسطين . وفي ضوء المعطيات السابق ذكرها ، تناقش هذه الورقة موضوعا واحدا فقط من المواضيع العديدة التي بحاجة لبحث مستفيض الا وهو احتمالات العلاقات التجارية بين الاردن وكل من فلسطين واسرائيل بناء على فرضيات معينة وذلك من خلال اربعة اجزاء .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اولا: الفرضيات الاساسية

يعتمد التحليل في هذه الورقة على الفرضيات الاساسية التالية والتي دون تحقيقها لا يمكن تصور اقامة علاقات تجارية طبيعية بين الاردن واسرائيل وفلسطين :

يتحقق السلام الشامل والعادل وعلى مختلف الجبهات الاردنية والفلسطينية والسورية واللبنانية من خلال المفاوضات السلمية وقد اللبت هذه المحاضرة في ندوة مستقبل الاتصالات الصوتية في ظل المتغيرات المعاصرة التي عقدت في القاهرة من ١٨- ٢٠ نوفمبر الماضي ونولت تنظيمها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية بالتعاون مع فريدريش ناومان.

وينبثق عن الحل السلمي الشامل كيان فلسطيني مستقل ومتصل بقيام دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مراعاة الجانب الامني فيما يتعلق باسرائيل .

واذا تم تحقيق الفرضيات-

السابقة ، تلغى المقاطعة العربية

(المباشرة والثانوية) لاسرائيل ويعترف بها من قبل الجانب العربي دوليا وقانونيا . وتبعا لذلك تنطلق مسيرة التعاون الاقتصادي الاقليمي في مختلف المجالات بين اقطار المنطقة مجتمعة او منفردة وبما فيها اسرائيل . وبعبارة اخرى ، لا يمكن تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل قبل التوصل الى الحل السلمي الشامل والعادل للصراع العربي الاسرائيلي .

ثانيا: الخصائص الرئيسة

يقدم هذا الجزء لمحة عن اهم مميزات الاقتصاد الاردني والفلسطيني والاسرائيلي .

١ ـ الاقتصاد الاردني

١. يعتبر الاردن بلدا ناميا ويعكس هيكله الاقتصادي اعتماده الكبير على الخدمات حيث تساهم القطاعات الخدمية باكثر من ثلثي

الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ حوالي ٤٫٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٢ . ويعتبر كذلك بلدا زراعيا على الرغم من المساهمة الضعيفة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت حوالي ٦٪ منذ منتصف الثمانينات سنويا . وفي نفس الوقت ، يحاول الاردن تنمية قطاعه الصناعي ليكون قطاعا رائدا في الاقتصاد الوطني حيث يشجع الاستثمار الصناعي بشكل ملحوظ . وقد انعكس ذلك من خلال التطور المستمر في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي والتي ارتفعت من ١٢٪ في عام ١٩٨٦ الى ١٧٪ في عام ١٩٩٢ . غير ان هذا القطاع يتشكل من مجموعة من الصناعات الاستهلاكية التي تبقى في معظمها صناعات اخلالية وتحاول جاهدة لتصبح صناعات تصديرية بمساعدة وتشجيع القطاع العام .

٢ . يعاني الاردن من الارتفاع الملحوظ في معدل النمو الطبيعي للسكان والذي يبلغ حوالي ٣٫٥٪ سنويا ، وقدر عدد السكان في عام ١٩٩٢ بحوالي ٤ ملايين نسمة . وقد ساعد في ارتفاع هذا المعدل تزايد عدد السكان بشكل مفاجيء نتيجة للهجرات الفلسطينية في الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بسبب الحروب العربية . الاسرائيلية . وذلك اضافة لعودة ما يقارب ٣٥٠ الف مواطن اردني من العاملين في الكويت والخليج اثر ازمة الخليج في الاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١ .

٣. عانى الاقتصاد الوطني من ازمات اقتصادية حادة في الاونة الاخيرة والتي بدات في عام ١٩٨٨ وتمثلت في الانخفاض الملحوظ في قيمة الدينار الاردني بما يقارب ٦٥٪ نتيجة للنقص الشديد في العملات الصعبة لدى البنك المركزي بحيث لم يتمكن الاردن من خدمة

الدين الخارجي مما اظهر مشكلة المديونية الخارجية بصورة حادة حيث بلغ مجمل الدين الخارجي ، المدني والعسكري ، في ذلك العام حوالي ١٠ مليارات دولار . ويعود ذلك بالدرجة الاولى لتراجع المساعدات العربية وتحويلات العاملين في الخارج وعائدات التصدير لبعض الدول العربية ، اضافة لتزايد الانفاق العام بشكل اكبر من نمو الايرادات المحلية . وللتغلب على هذه الازمة تبنى الاردن برنامج تصحيح اقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي ولفترة ثلاث سنوات ١٩٨٩، ١٩٩١ . وبعد ان بدا الاردن في اعادة زخم النمو الاقتصادي من خلال تنفيذه لبرنامج التصحيح المذكور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الاقتصاد الفلسطيني : ٢٥ ـ ٤٠ ٪ بطالة ونمو سلبي ابتداء من ١٩٨٥

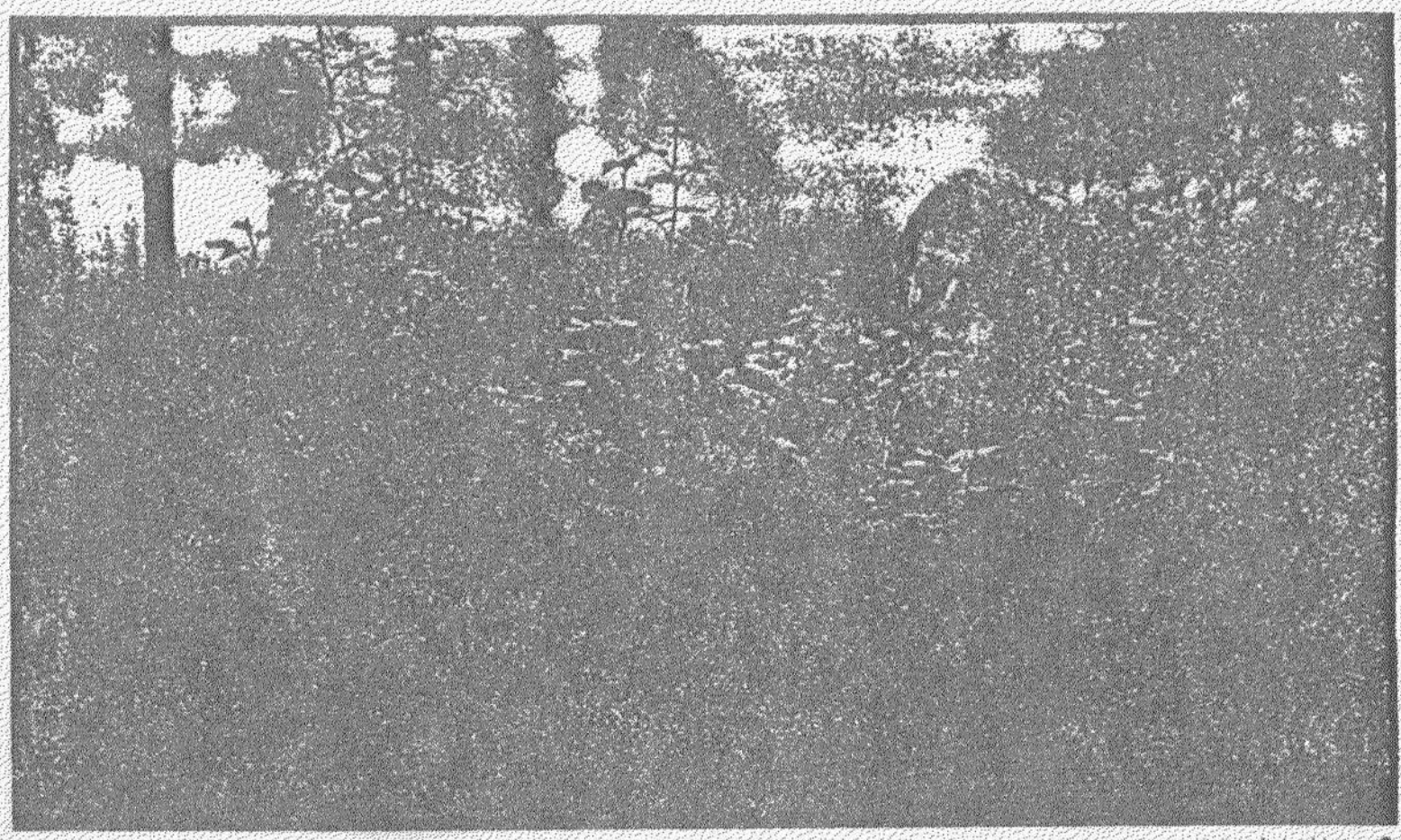

● مستوطنة زراعية في غزة

(غاما ـ القبس خاص)

■ لا نستطيع تصدير الكثير الى الاقتصاد الاسرائيلي المتطور

■ لن تغير اسرائيل أسواقها التقليدية في المدى المتوسط

والعلاقة مع العرب قد تساعد على تخفيض عجزها التجاري فقط

اعلاه واجه ازمة اقتصادية اخرى نتجت عن ازمة الخليج . وقد انعكست هذه الازمة من خلال احجام الاستثمار المحلي وتوقف المساعدات العربية والانخفاض الشديد في عائدات التصدير وحوالات التصدير وحوالات العاملين الاردنيين في الخارج وخلق ضغوطا سكانية كبيرة في الاردن نتيجة عودة حوالي ٣٥٠ الف مواطن اردني من الكويت والخليج ، كما ذكر اعلاه ، منهم حوالي ٧٠ الفا من القوى العاملة وبالتالي تراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام . ولتخطي هذه الازمة ، اضطر الاردن لتبني برنامج تصحيح اقتصادي جديد للسنوات ١٩٩٢ـ ١٩٩٨ . وعليه فقد شهد الاقتصاد الاردني معدلات نمو لم يسبق لها مثيل في عام ١٩٩٢ حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بمعدل ٣ر١١٪ نتيجة للاستقرار الاقتصادي والسياسي والزيادة الكبيرة في استثمارات القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية وخاصة في قطاع الانشاءات .

٤ ـ بسبب الازمات الاقتصادية المذكورة اعلاه ، فقد انخفض معدل دخل الفرد السنوي من الناتج القومي الاجمالي بشكل ملحوظ. من ١٩١٧ دولارا في عام ١٩٨٨ الى ١١٧٨ دولارا في عام ١٩٩٢ .

٥ ـ يعاني الاردن من مشكلة البطالة منذ منتصف الثمانينات . وقد تفاقمت هذه المشكلة في الاعوام ١٩٩٠ـ ١٩٩١ حيث ارتفع معدل البطالة من حوالي ٨٪ في عام ١٩٨٦ الى ٨ر١٦٪ في عام ١٩٩٠ ولتصل الى ٨ر١٨٪ في عام ١٩٩١ ، الا انها عادت للتراجع في عام ١٩٩٢ حيث بلغت حوالي ١٥٪ . وتعود البطالة في الاردن لتفاعل عدة اسباب داخلية واخرى خارجية . واهم الاسباب الداخلية هي تباطؤ النشاط الاقتصادي ، تزايد عدد السكان ، تنامي مخرجات النظام التعليمي، الهجرة الداخلية ، وتدفق العمالة الوافدة . اما الاسباب الخارجية ، فتتمثل في انخفاض الطلب في الدول العربية المصدرة للنفط على الايدي العاملة الاردنية وعودة اعداد كبيرة منها الى الاردن اثر ازمة الخليج مما ادى الى تراجع في حوالات العاملين في الخارج . انخفاض المساعدات العربية ، وتراجع الصادرات السلعية لبعض الدول العربية .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٦. في ضوء متطلبات التنمية المتزايدة نتيجة للضغط السكاني المتعاظم على الخدمات المختلفة ولخلق فرص عمل ، ولتنامي المتطلبات الامنية والعسكرية بسبب المواجهة المستمرة مع اسرائيل ولضعف للموارد المحلية المتاحة ، فقد اعتمد الاردن على المساعدات العربية والاجنبية لتغطية التزاماته المالية ولسد العجز المالي في الموازنة العامة .

٧. ما زال الاردن يعاني من مشكلة المديونية الخارجية على الرغم من انخفاض مجمل الدين العام الخارجي من ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٨٨ الى ٧ر٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٢ . وتعود مشكلة المديونية بالدرجة الاولى الى ضعف الهيكل الاقتصادي وقلة الموارد المحلية وتنامي المتطلبات الانمائية والعسكرية التي ادت الى تزايد الانفاق العام بشكل اكبر بكثير من الايرادات المحلية الامر الذي ادى الى اللجوء للاقتراض الخارجي لتغطية العجز المالي في الموازنة العامة .

ب . الاقتصاد الفلسطيني

١ . يقاسي الاقتصاد الفلسطيني من الاجراءات الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ الامر الذي ادى الى تدني مستوى تطوره بصورة عامة منذ ذلك التاريخ . وتمثلت هذه الاجراءات في السيطرة الكاملة للاحتلال الاسرائيلي على الموارد والمقدرات والاسواق (الصادرات والمستوردات) الفلسطينية واتباع سياسة تهدف الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وذلك لخدمة اغراض الاخير ومصالح الاحتلال الاسرائيلي ولكي يصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعا ومعتمدا بصورة كاملة على الاقتصاد الاسرائيلي حتى لا يتسنى له ان ينمو باستقلال تام الامر الذي يجعله معتمدا على الاقتصاد الاسرائيلي حتى بعد تحقيق السلام الشامل وحصول الشعب الفلسطيني على حق تقرير المصير .

٢. يتصف الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصادا ناميا وخدميا/زراعيا في الوقت نفسه بحيث ساهمت قطاعات الخدمات بحوالي ٦٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما ساهم القطاع الزراعي بنسبة ٢٠ ٪ بالمقارنة مع ٧٪ مشاركة القطاع الصناعي في عام ١٩٩٠ ، علما بان الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ في العام نفسه حوالي ٢ مليار دولار . وتجدر الاشارة الى ان التغيرات الهيكلية والاختلالات الاقتصادية الناجمة عن السياسات الاسرائيلية والتي تكثفت وتضاعفت منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في سبيل القضاء عليها اثرت سلبيا في الاداء الاقتصادي منذ عام ١٩٨٥ حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني من ركود عام ونمو سلبي فقد ترجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٧٪ في عام ١٩٧٧ الى ٧ر٩٪ في عام ١٩٨٥ وليواصل الانخفاض الى ٣٠٪ في عام ١٩٨٨ والى ١٥٪ في عام ١٩٨٩ . ولاشك ان ازمة الخليج قد اثرت عكسيا في اداء الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتوقف حوالات العاملين الفلسطينيين في الخارج وعودة حوالي ٥٢ الف من الفلسطينيين العاملين في الكويت والخليج حيث قدرت خسارة الاقتصاد الفلسطيني بحوالي ٥٠٠ مليون دولار نتيجة لذلك .

٣. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من النمو السكاني المتسارع حيث ارتفع معدل النمو السكاني من ٣٪ في عام ١٩٨٧ ليصل الى ٤ر٦٪ في عام ١٩٩٠ ليعكس ارتفاعا في عدد السكان من ١٤٣٣ الف نسمة (دون القدس الشرقية) الى ١٥٩٩ الف نسمة خلال الفترة نفسها .

٤ . نتيجة لما سبق ، فقد تراجع معدل دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة من حوالي ٢٠٠٠ دولار سنويا قبل عام ١٩٨٨ الى حوالي ١٣٠٠ دولار في عام ١٩٩١ ، اي بنسبة انخفاض مقدارها ٣٥٪ .

٥ . يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة البطالة منذ منتصف الثمانينات علما بانها قد تفاقمت منذ بداية التسعينات اي بعد ازمة الخليج وعدم السماح للفلسطينيين للعمل في اسرائيل . وهناك اختلاف في معدلات البطالة بين التقديرات الاسرائيلية والتقديرات الدولية والفلسطينية . فتشير المعلومات الاسرائيلية بان نسبة البطالة في المناطق المحتلة قد ارتفعت في عام ١٩٩١ الى حوالي ٢ر١٢٪ في الضفة الغربية والى ٤٪ في قطاع غزة . اما المصادر الدولية والفلسطينية فتؤكد بان نسبة البطالة قد تراوحت بين ٢٥ و ٤٠ ٪ من مجمل القوى العاملة في عام ١٩٩١.

جـ الاقتصاد الاسرائيلي

١ . لا شك بان الاقتصاد الاسرائيلي متطور ويملك تكنولوجيا متقدمة تمكن من وصفه بالاقتصاد الصناعي، ويؤكد هذا مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (الذي بلغ ٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩١) التي تصل الى حوالي ٣٠٪ مقارنة بحوالي ٨٪

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الخدمات تطغى على الاقتصاد الفلسطيني (٦٠٪)
على حساب الصناعة (٧٪) والزراعة (٢٠٪

للقطاع الزراعي، وحيث تساهم قطاعات الانتاج السلعي بحوالي ٥١٪ مقارنة بحوالي ٤٩٪ لقطاعات الخدمات. وكذلك شكلت الصادرات الصناعية حوالي ٦٤٪ من مجمل الصادرات مقارنة مع ٧٪ للصادرات الزراعية في عام ١٩٩١. ويعكس هذا توفر قاعدة صناعية متطورة حيث تحظى الصناعات الالكترونية والكهربائية والمعدات والالات المعدنية ومعدات النقل والصناعات الثقيلة بشكل عام بحوالي ٤٥.٥٪ من مجمل الانتاج الصناعي مقارنة مع ١٩.٤٪ للصناعات الخفيفة مثل الصناعات الخشبية والورق والبلاستيك والمطاط والطباعة و ١٢.٤٪ للصناعات الغذائية والمشروبات والسجائر، ٢٠.٥٩٪ لصناعة النسيج والالبسة والصناعات الجلدية.

٢ ـ شهد الاقتصاد الاسرائيلي فترة تباطؤ في نمو الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينات نتيجة لسياسات برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي كان مطبقا حيث تمثل ذلك في انخفاض الربحية نتيجة لارتفاع العبء الضريبي، ارتفاع معدل الفائدة، زيادة الرواتب والاجور، وسوء الاحوال الجوية التي اثرت عكسيا على الانتاج الزراعي. ويضاف لذلك الاثر السلبي للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تستخدم العمالة الفلسطينية وتصدر السلع الى المناطق المحتلة وخاصة قطاعي التشييد والتجارة، غير ان الاداء الاقتصادي في الاعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ قد تحسن حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو حقيقية وصلت الى حوالي ٥٪ سنويا.

٣ ـ بلغ عدد السكان في اسرائيل حوالي ٥ ملايين نسمة في عام ١٩٩١ شكل اليهود ٨٢٪ منهم والمسلمون ١٤٪ والمسيحيون ٢.٥٪ والدروز وغيرهم ١.٧٪. ومن المعروف بان اسرائيل تعمل باستمرار على استقطاب يهود العالم للاقامة فيها وتستقبل موجات كبيرة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي (سابقا) وجمهورياته المختلفة الامر الذي يجعل النمو السكاني فيها غير منتظم ومفاجيء في العديد من السنوات، ومثال ذلك ارتفاع معدل النمو للسكان من ١.٧٪ سنويا خلال فترة الثمانينات الى ٣٪ في عام ١٩٩٠.

٤ ـ اعتمادا على المعلومات السابق ذكرها، فقد بلغ معدل دخل الفرد في اسرائيل حوالي ١١ الف دولار في عام ١٩٩١ مما يؤكد ارتفاع مستوى تطور الاقتصاد الاسرائيلي.

٥ ـ يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي الى حد كبير على المساعدات الخارجية، وخاصة المنح المقدمة من الولايات المتحدة الاميركية والتي تصل الى ٣ مليارات دولار سنويا. ويضاف الى تلك المساعدات الاخرى من الدول الاوروبية وفي مقدمتها المانيا.

٦ ـ يعاني الاقتصاد الاسرائيلي من تزايد حدة مشكلة البطالة منذ اواخر الثمانينات ليصل معدل البطالة الى حوالي ١٠.٨٪ في عام ١٩٩١ وذلك نتيجة لتدفق المهاجرين اليهود الذين في سن العمل وخاصة اولئك من الاتحاد السوفيتي سابقا حيث يقدر معدل البطالة بين المهاجرين بعد سنة من الاقامة في اسرائيل بحوالي ١٨٪.

وبمقارنة سريعة لاقتصادات الاردن وفلسطين واسرائيل نجد، بان الاقتصاد الاسرائيلي متقدم جدا وصناعي حيث ان القطاع الصناعي يشكل القطاع الرائد في الاقتصاد الاسرائيلي بينما الاقتصاد الاردني هو اقتصاد خدمات وزراعي وذلك مماثلة للاقتصاد الفلسطيني على الرغم من ان الاقتصاد الاردني يتقدم صناعيا على الاقتصاد الفلسطيني. وبذلك فان الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل يبلغ ١١ ضعف الناتج المحلي الاجمالي في الاردن و ٢٨.٥ ضعفا لذلك في فلسطين. وعليه، يتفاوت معدل دخل الفرد في المناطق الثلاث بشكل صارخ حيث يشكل معدل دخل الفرد في اسرائيل ٩ اضعاف ذلك في الاردن و ٨ اضعاف ذلك في فلسطين. كما وتعاني الاقتصادات الثلاثة من مشكلة البطالة. وتعتمد اسرائيل بشكل كبير على المساعدات الخارجية بالمقارنة مع الاردن وفلسطين. وتظهر مشكلة المديونية الخارجية بشكل واضح في الاقتصاد الاردني بينما لا تظهر في اسرائيل على الرغم من مديونيتها العالية جدا والتي تبلغ حوالي ٣٢.٧ مليار دولار لان خدمة دينها الخارجي تغطى من المساعدات الخارجية الضخمة التي تتلقاها سنويا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثالثا: العلاقات بين الاردن وفلسطين

عمد الاردن منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ على ابقاء الجسور على نهر الاردن والتي تربط هذه المناطق مع الضفة الشرقية مفتوحة لعبور السلع والافراد لاهداف انسانية وسياسية واقتصادية. اما الاهداف الانسانية فكانت لابقاء الترابط الاجتماعي والاسري بين الاردن والاهل في المناطق المحتلة وتسهيل حركة عبور الافراد لتخفيف معاناتهم من الاحتلال والاجراءات التعسفية الاسرائيلية. وتمثلت الاهداف السياسية بالتاكيد على عروبة المناطق المحتلة بما فيها القدس بابقاء ترابطها مع الاردن ومع العالم العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتعزيز صمودهم في وطنهم المحتل. اما الاهداف الاقتصادية فكانت ومازالت لمساعدة الاهل اقتصاديا في المناطق المحتلة من خلال تسهيل دخول صادراتهم الى الاردن ومنها الى اي جهة في العالم في سبيل الحصول على العملات الصعبة الضرورية لصمودهم هناك. وفي الوقت نفسه يساعد الاردن اقتصاده الوطني عن طريق استيراد السلع التي يحتاجها السوق المحلي في اوقات معينة وباسعار معقولة لقرب سوق المنشا وكذلك التعامل مع عائدات التصدير للسلع الفلسطينية فيما اذا صدرت الى بلدان عربية واجنبية من خلال الاردن.

ومنذ عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٧ كانت مستوردات الاردن من المناطق المحتلة في زيادة مستمرة حيث شكلت المواد الزراعية، الفواكه والخضروات، معظمها اضافة الى جزء بسيط من المواد المصنعة والاحجار والرخام، اما في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ فكان هناك تراجع ملحوظ في صادرات المناطق المحتلة الى الاردن حيث انخفضت من ٦٦,٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ٣٠,١ مليون دولار في عام ١٩٩١. كما يظهر في الجدول رقم (١). ويعود هذا الانخفاض لعاملين هما: ١. تراجع الانتاج الزراعي بصورة كبيرة منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية ونشاطاتها المتمثلة في الاضرابات والاغلاق والمظاهرات ومقاومة الاحتلال بكل الوسائل اضافة الى رداءة الاحوال الجوية التي اثرت على الانتاج الزراعي بشكل سلبي، ب.

الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية التي كانت تهدف لعقاب الشعب الفلسطيني جماعيا فاخذت شكل المعوقات الادارية والعسكرية لعمليات التصدير الى الاردن، وبشكل عام، كان الاردن يستوعب حوالي ٣٠٪ و ١٢٪ من مجمل صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي سنويا.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاردن وعملا بقوانين المقاطعة العربية لم يستورد المواد المصنعة في المناطق المحتملة اذا كانت المواد الاولية فيها ذات منشا اسرائيلي، وعليه، اذا كانت السلع النهائية ستصدر الى الاردن لوعبره يشترط بان يتم استيراد المواد الخام الضرورية لهذه السلع عن طريق ميناء العقبة. وفي نفس الوقت كانت اسرائيل تعيق عمليات الاستيراد من ميناء العقبة حيث فرضت على المناطق المحتلة استيراد مستلزمات الانتاج الصناعي اما من اسرائيل او عبر الموانىء الاسرائيلية ومن خلال شركات ووسطاء اسرائيليين. وعليه لم تشكل الصادرات الصناعية من المناطق المحتلة الى الاردن الا جزءا بسيطا من مجمل صادرات هذه المناطق.

واضافة لما سبق، ونتيجة للسياسات التجارية الاسرائيلية التي هدفت الى السيطرة الكاملة على اسواق المناطق المحتلة من خلال احتلالها واحتكارها كاسواق للسلع الاسرائيلية الاستهلاكية والوسيطة والراسمالية لم يتمكن الاردن من التصدير الى قطاع غزة ولم تتعد صادراته الى الضفة الغربية مبلغ ٩ ملايين دولار سنويا. الجدول رقم (١). ولذلك كان الميزان التجاري بين الاردن والمناطق المحتلة في صالح الاقتصاد الفلسطيني بشكل مطلق على الرغم من انخفاض العجز التجاري بينهما بشكل ملحوظ خلال فترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ نتيجة لتراجع صادرات تلك المناطق الى الاردن، كما ذكر اعلاه، وليس بسبب تزايد الصادرات الاردنية اليها، وفي الوقت نفسه فهناك عجز تجاري متنام في المناطق المحتلة لصالح اسرائيل نتيجة للسياسات الاسرائيلية المذكورة اعلاه الامر الذي يدل ان الوفر التجاري لتلك المناطق مع الاردن كان ولا شك يغطي جزءا من عجزها التجاري مع اسرائيل. وطبيعي ان قبول الاردن بهذا الوضع كان من منطلق وطني ولدعم صمود الاهل في الوطن المحتل.

اما بعد احلال السلام الشامل في الشرق الاوسط والحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوق الدول العربية الاطراف في النزاع العربي الاسرائيلي وفقا للفرضيات السابق ذكرها، فلا شك بان الاردن سيسعى الى تقوية وتطوير علاقاته التجارية مع الدولة الفلسطينية وبما فيه مصلحة الطرفين، وعلى الرغم من ان الاردن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اسرائيل اعتمدت سياسة الدمج والتبعية لالحاق الاقتصاد الفلسطيني

سيحاول ازالة العجز التجاري مع الكيان الفلسطيني عن طريق زيادة صادراته، وخاصة من السلع الصناعية، الى الضفة الغربية وقطاع غزة، الا انه سوف لا يحاول ان يخفض مستوردات من هذه المناطق وذلك على فرض بانه لم يعد لاسرائيل اية سيطرة على الاسواق الفلسطينية بل هي حرة في اختيار اسواقها للتصدير والاستيراد.

تكامل فلسطيني ـ اردني

ولا شك انه في سبيل تنظيم التدفق التجاري بين الاردن وفلسطين وحيث ان الانتاج الصناعي والزراعي في البلدين متشابه وليس متكاملا الى حد بعيد سيكون هناك حاجة لعقد اتفاقية تجارية بين الطرفين لتحقيق ذلك . ويمكن لهذه الاتفاقية ان تحدد حجم التبادل التجاري بين الطرفين ووضع اسس التبادل فيما يخص السلع الصناعية ومنشاها . فمن المحتمل أن تصدر الدولة الفلسطينية سلعا مصنعة في اسواقها لكنها تحتوي على مواد اولية ذات منشا اسرائيلي وهنا يجب توضيح هذا الوصف حيث سيكون هناك تعامل تجاري مع اسرائيل ، كما فرض سابقا . وفي نفس الوقت من الممكن ان يعيد الاردن وفلسطين تصدير سلع كل منهما الى بلد آخر . وفي هذا السياق من الجدير بالذكر بان مسودة الاتفاق التجاري بين الاردن وفلسطين قد تم وضعها حيث نصت على تسهيل التجارة وتطوير حجم التبادل التجاري بين الطرفين في السنة الاولى من المرحلة الانتقالية ، التي ستستمر لفترة ٥ سنوات بعد انهاء الاحتلال الاسرائيلي ، ليصل الى ثلاثمائة مليون دولار بواقع ١٥٠ مليون دولار لكل طرف بهدف تحقيق توازن في التبادل التجاري بين الطرفين . ومن الواضح بان حجم التبادل التجاري المتوقع مرتفع جدا فيما اذا قورن بحجم التبادل التجاري في الوقت الحاضر بين الطرفين .

وتجدر الاشارة هنا بان الوضع الامثل بين الاردن وفلسطين هو ان لا يكون هناك قيود ادارية او رسوم جمركية على التجارة بينهما بل تكون التجارة حرة بصورة تامة . حتى ان بعض الاقتصاديين السياسيين يقترحون بان تعامل الاسواق في الاردن وفلسطين كاسواق تجارة داخلية بدون اي رمز او اشارة لوجود تجارة خارجية بين الجانبين . لكن هل من الممكن ان يحصل هذا الشيء المثالي جدا ؟ لا يعتقد ذلك حيث انه تم فعلا وضع مسودة الاتفاق التجاري بين الاردن وفلسطين كما ذكر اعلاه .

وكذلك يتوقع ان تعمل الدولة الفلسطينية على وضع تعرفتها الجمركية الخاصة بها كرمز للاستقلال الوطني وفي سبيل حماية بعض الصناعات الفلسطينية الناشئة وهذا حق لا شك انه تم مراعاته عند وضع مسودة الاتفاقية التجارية مع الاردن. ومماثلة ، فان التعرفة الجمركية للاردن من الممكن ان تهدف لحماية بعض الصناعات المحلية ايضا .

وعليه ، يمكن الاتفاق على السلع المنوي تبادلها بين الطرفين ووفقا لحاجة اسواقهما وتحديد مواسم ذلك اذا كانت زراعية ، في سبيل حماية الصناعات الفلسطينية والانتاج الزراعي في كلا البلدين.

ويجب الاشارة هنا مرة اخرى الى ان هذا ليس هو الوضع المثالي لكن يعتقد بان هذا هو النهج المتوقع تنفيذه لتنمية التبادل التجاري بين الاردن وفلسطين على الاقل خلال المرحلة الانتقالية وحتى تتمكن الصناعة الفلسطينية من تاسيس نفسها وتصبح قادرة على منافسة الانتاج المستورد من مختلف مناطق العالم في فترة لاحقة .

اما في حالة اقامة اتحاد كونفدرالي بين الاردن وفلسطين فان نهج التبادل التجاري بين الطرفين سيكون مختلفا عما ذكر اعلاه . فهنا لا حاجة لاتفاقات تجارية لان الكونفدرالية تفترض توحيد الاسواق التجارية للبلدين وتوحيد الرسوم الجمركية والتعامل مع العالم الخارجي ، كسوق واحد وتكون اسواقها بذلك كسوق داخلي متكامل . ومن الافضل في هذا الوضع بان يكون الانتاج الصناعي والزراعي في كلا الطرفين متكاملا لا متشابها لتحقيق منافع التشابك الاقتصادي الاساسي والخلفي . اما اذا اتخذت الهياكل الاقتصادية في البلدين بان يكون هناك انتاج متشابه فيهما يجب توحيد الجهود للعمل على تصدير الفائض للاسواق العالمية وكانها تصدر من منشا واحد وبحيث لا تتنافس ، في الاسواق الخارجية اما بخصوص عائدات التصدير فتوزع بين الطرفين وفقا لكميات التصدير من كل طرف .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الأردن فتح الجسور مع الضفة لأسباب وطنية وانسانية .. واقتصادية

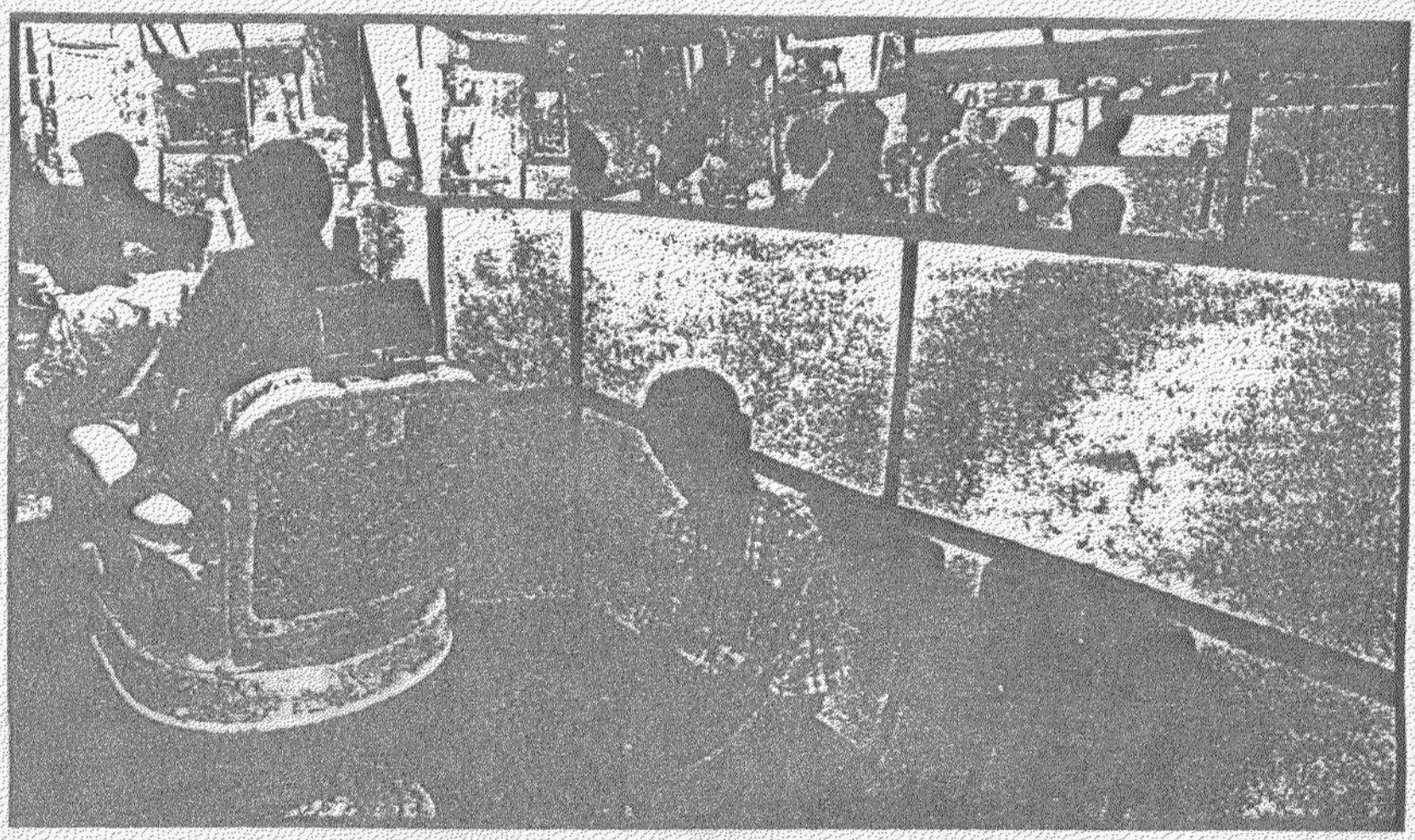

● عمال فلسطيني في القدس (غاما . القبس خاص)

الاقتصاد الأردني

■ ٦٤٪ من الصادرات و ٨٠٪ من المستوردات صناعية

■ ٥٪ نسبة النمو عام ٩١ ... والبطالة بلغت ٢٠٪

■ الناتج المحلي ١١ ضعف الاردني و ٢٨ ضعف الفلسطيني

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رابعا: العلاقات بين الاردن واسرائيل

وفقا لاحكام المقاطعة العربية لاسرائيل ومماثلة لجميع الدول العربية، عدا مصر ، ليس للاردن اية علاقات تجارية مع اسرائيل في الوقت الحاضر ولن يكون ذلك الا بعد احلال السلام الشامل والعادل وفقا للفرضيات السابق ذكرها. وعلى الرغم من هذه المقاطعة الا انه لابد وان تكون قد تسربت خلال السنوات السابقة بعض السلع الاسرائيلية عن طريق الجسور المفتوحة مع المناطق المحتلة وبمساعدة بعض التجار الفلسطينيين او بدون ذلك . الا ان هذه السلع تدخل في حسابات التجارة الخارجية على انها سلع مستوردة من الضفة الغربية وقطاع غزة وبدون علم السلطات الاردنية .

وقبل البحث في احتمالات العلاقات التجارية بين الاردن واسرائيل بعد احلال السلام الشامل يجدر مقارنة معطيات التجارة الخارجية بين البلدين حتى يتسنى تحليل العلاقات المحتملة بصورة افضل .

يتميز الاردن بانفتاحه الاقتصادي الملحوظ على العالم الخارجي حيث شكلت التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) ما نسبته ٩٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما بلغت المستوردات ٣٣٢١ مليون دولار والصادرات ٩٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ الجدول رقم

(٢). ويعكس ذلك تنامي العجز التجاري المزمن الذي يعاني منه الاردن حيث ارتفع من ١٥٣٩ مليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ٢٣٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢ . ويساهم النخل من قطاع التجارة بحوالي ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ومماثلة للاقتصاد الاردني يعتبر الاقتصاد الاسرائيلي منفتحا على العالم الخارجي حيث شكلت التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) حوالي ٥٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١ . غير ان الصادرات الاسرائيلية (١١٨٩٣ مليون دولار في عام١٩٩١) تشكل حوالي ٢ ضعفا من الصادرات الاردنية وتشكل المستوردات الاسرائيلية (١٦٩٠٧ ملايين دولار) حوالي خمسة اضعاف مثيلاتها للاردن الامر الذي يعكس مستوى تطور الاقتصاد الاسرائيلي وكونه اقتصادا صناعيا ، كما ذكر سابقا. ومماثلة للاردن ايضا يعاني الاقتصاد الاسرائيلي من عجز تجاري متنام حيث ارتفع من ٤ر٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦ الى ٥ر١ مليارات دولار في عام ١٩٩١. وفي ضوء هذه المعطيات يستدل بان كلا من الاردن واسرائيل ستحاولان في المستقبل تقليص العجز التجاري عن طريق زيادة الصادرات للاسواق الحالية وفتح اسواق تجديدة . وفي نفس الوقت ، من الممكن ان تحاولا كذلك الحد من المستوردات غير الضرورية لتحقيق نفس الغاية ، او استخدام الاسلوبين في آن معا .

خطر الهيمنة الاسرائيلية

وعند اخذ الصورة الكلية للتجارة الخارجية للاردن واسرائيل بعين الاعتبار للبحث في احتمالات العلاقات التجارية بين البلدين بعد احلال السلام الشامل ، تثار اسئلة هامة خاصة وان الاقتصاد الاسرائيلي اكثر تطورا وصناعيا بالمقارنة مع الاقتصاد الاردني والفلسطيني حيث ان الناتج الكلي الاجمالي في اسرائيل اضعاف مثيله في الاردن وفي فلسطين ، والمستوى المعيشي في اسرائيل مرتفع جدا بالمقارنة مع الاردن وفلسطين . ومن هذه الاسئلة : على اي اساس يتم التعامل التجاري وهل سيكون هناك انفتاح تجاري بين الطرفين؟ ، وما هي السلع التي من الممكن الاتجار بها بين الطرفين ؟ ، هل سيكون الاردن وفلسطين البوابة التي تدخل منها اسرائيل الاسواق العربية ؟ هل ستحاول اسرائيل الهيمنة على الاقتصاد الاردني والفلسطيني اعتمادا على قوتها الاقتصادية مقارنة بالضعف الاقتصادي للاردن وفلسطين ، وبالتالي تهميش الاقتصادات الاخيرة ؟ هل ستكون هناك منطقة تجارة حرة تضم الاردن وفلسطين واسرائيل ؟

بداية وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي اكثر تطورا فيجب ان يكون التعاون التجاري مبنيا على اساس التبادل التجاري المتكافىء ، اي من المفروض ان يكون هناك توازن في العلاقات التجارية بين الاردن واسرائيل بحيث يقلص العجز التجاري المحتمل بين الطرفين الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اشتراط فتح الاسواق الاسرائيلية أمام البضائع الاردنية الفلسطينية كما فعلت أوروبا مع اسرائيل

الى حد ممكن. ولا يكون ذلك الا من خلال عقد اتفاقية تجارية متكافئة بين اسرائيل والاردن، وكذلك بين اسرائيل وفلسطين، يتم فيها تحديد اسس التبادل التجاري وذلك مماثلة للعلاقات التجارية بين الاردن، والدول العربية المجاورة والدول الاجنبية، وبحيث ان لا يكون هناك اي معاملة تفضيلية لاسرائيل على حساب العلاقات التجارية بين الاردن والدول العربية. ولكن لا بد وان يؤثر مستوى النمو الاقتصادي في البلدين فيما يتعلق بتحديد السلع التي يمكن تصديرها الى واستيرادها من اسرائيل وبالتالي يتم التعرف على مدى تحقيق توازن في العلاقات التجارية وحجم العجز التجاري لصالح احد الاطراف.

لا شك بان درجة التطور الاقتصاد في اي بلد يحدد التوزيع الجغرافي لمستورداته وصادراته. فدرجة التطور الاقتصادي في الاردن تفرض عليه، الى حد كبير، الاستيراد من اسواق معينة والتصدير الى اسواق اخرى. وحيث ان الاردن لا يصنع السلع الرأسمالية والكثير من السلع الوسيطة فلا شك بانه يضطر لاستيرادها من الدول المتقدمة المنتجة لها. وكذلك وحيث انه لا ينتج جميع السلع الاستهلاكية الضرورية سواء الزراعية او الصناعية فانه يستوردها من مختلف الدول المتقدمة والنامية. ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) حيث ان الاردن يستطيع ان يصدر مواد غذائية (منها الخضراوات والفواكه)، المواد الخام خاصة الفوسفات والبوتاس، مواد كيماوية (منها المنظفات والادوية والدهانات والاسمدة)، وسلعا مصنعة اخرى مثل منتجات الاخشاب والورق والكرتون والغزل والنسيج. لكنه في الوقت نفسه يستورد بعض هذه المواد ايضا. ويصدر معظم هذه السلع الى اسواقه التقليدية في الدول العربية التي استحوذت على حوالي ٣٥٪ من صادراته في عام ١٩٩٢. الجدول رقم (٣). اما الدول الصناعية المتقدمة فانها لم تكن من اسواقه الرئيسية لانه لا يستطيع ان ينتج سلعا تواءم الاستهلاك المحلي فيها وتتمكن من منافسة مختلف السلع المستوردة اليها.

تصدير ضعيف الى اسرائيل المتقدمة

وفي ضوء ما سبق، ماذا يستطيع الاردن ان يصدر الى اسرائيل؟ لا شك ان هذا يتطلب بحثا مستفيضا ودراسة خاصة جدا لمقارنة قائمة السلع التي تستوردها اسرائيل مع تلك التي يصدرها الاردن اضافة الى اعتبار اسعار هذه السلع والرسوم الجمركية المفروضة عليها في كلا الجانبين. لكن ما يمكن توقعه هو بما ان قاعدة الاردن الصناعية مازالت في المراحل الاولى من تطورها ولا يستطيع ان يصدر سلعا راسمالية وسلعا صناعية (الكترونية وكهربائية والات ومعدات الخ). بل تقتصر صادراته على السلع الاستهلاكية (زراعية وصناعية) وحيث لا تستحوذ اسواق الدول المتقدمة الا على جزء بسيط من صادراته. فلذلك لا يتوقع ان يتمكن من تصدير كميات كبيرة الى الاسواق الاسرائيلية المتطورة والتي يشابه استهلاكها اسواق الدول المتقدمة. خاصة وان السلع الصناعية تشكل حوالي ٨٠٪ من مجمل مستوردات اسرائيل ولا يتمكن الاردن من انتاج معظمها. ويعزز هذا الاستنتاج بان اسرائيل تستورد حوالي ٨٠٪ من مجمل مستورداتها من الدول الصناعية المتقدمة التي تنتج السلع الراسمالية والوسيطة ولذلك يمكن للاردن ان يصدر لاسرائيل بعض السلع الغذائية والاستهلاكية ومن الممكن ان ينافس في الاسواق الاسرائيلية اعتمادا على قرب موقعه من اسرائيل على فرض بانه سيتمكن من تحول هذا السوق بناء على الاتفاقية التجارية المقترحة مع الاخذ بعين الاعتبار بان الصناعات والانتاج الزراعي في اسرائيل يتمتعان بحماية ودعم كبيرين بدليل ان الاسواق الاسرائيلية مغلقة تماما امام السلع الزراعية والاستهلاكية المصنعة في الضفة الغربية وغزة، كما ذكر سابقا.

اما في جانب الاستيراد فان هناك حاجة ايضا لبحث متعمق في قائمة الصادرات الاسرائيلية والمستوردات الاردنية والاطلاع على الاسعار والرسوم الجمركية المفروضة لتحديد السلع التي من الممكن استيرادها من الاسواق الاسرائيلية، ولكن يمكن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاستخلاص بناء على القاعدة الصناعية المتطورة لاسرائيل حيث تشكل السلع الصناعية حوالي ٦٤٪ من مجمل صادراتها. كما ذكر سابقا وكما يتضح بان الاردن يستطيع ان يستورد السلع الصناعية من اسرائيل وخاصة تلك التي يستوردها من اسواق الدول المتقدمة مثل الالكترونيات والكهربائيات وبعض المواد الاستهلاكية الاخرى شريطة ان لا تنافس صناعته المحلية. وهنا يمكن للاردن ان يستفيد من قرب السوق الاسرائيلي من خلال تقليل تكلفة النقل وكذلك لانخفاض اسعار السلع الاسرائيلية التي تحظى بدعم مباشر وغير مباشر يصل في بعض الاحيان الى ٥٠٪ من تكلفة الانتاج. مقارنة باسعار السلع المنتجه في الدول المتقدمة.

لا خوف من اسرائيل

واضافة لذلك فانه لا داعي للتخوف من اغراق الاسواق الاردنية والفلسطينية والعربية، بالسلع الاسرائيلية حيث انها لن تحظى بمعاملة تفضيلية على حساب السلع من الدول الاخرى بل انها ستنافس مثيلاتها حيث الحصول على سلع ذات نوعية عالية وباسعار منافسة. وفي نفس الوقت لا يمكن اجبار الاردن او اية دولة عربية اخرى على الاستيراد من اسرائيل بعد احلال السلام. وكذلك لا شك بان المستهلك الاردني والعربي هو الذي يحدد السلع التي يستهلكها وفقا لرغباته فاذا كان لا يرغب في استهلاك السلع الاسرائيلية بناء على خلفية قومية او وطنية فانه يستطيع استهلاك مثيلاتها المنتجة في دول اخرى. وبناء عليه. فان موضوع هيمنة اسرائيل على السوق الاردني او الفلسطيني او العربي غير واردة اطلاقا فيما اذا لم تحظ بتسهيلات تفضيلية وتركت سلعها لتنافس في الاسواق مماثلة لباقي السلع من مختلف دول العالم.

اما من ناحية امكانية استخدام الاردن وفلسطين كبوابة عبور للسلع الاسرائيلية الى اسواق الدول العربية فان هذه الفرضية غير واردة ايضا حيث ان السلع الاسرائيلية لا تستطيع ان تدخل اي سوق عربية الا وفقا للاصول المتبعة وبعد ازالة المقاطعة العربية ومن خلال الاتفاقات التجارية مماثلة للسلع الاخرى، الا اذا اعطيت معاملة تفضيلية، وهذا امر مستبعد. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان اسرائيل تحظى بمعاملة تفضيلية في الاسواق الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية التي تستوعب حوالي ٧٢٪ من صادراتها. وعليه فلا يعتقد بان اسرائيل ستحاول تغيير اسواقها التقليدية على المدى القصير والمتوسط والتي تحظى بافضلية فيها وتستوعب حوالي ثلثي صادراتها لتدخل الاسواق العربية وتصبح دولة ثانوية تنافس سلعا من مختلف دول العالم. ولكن لا يعني هذا بان اسرائيل غير مهتمة بالاسواق العربية. بل على العكس فانها ستحاول دخولها من منطلق وجودها كدولة مستقلة في الشرق الاوسط ولتعزز السلام الشامل عن طريق التبادل التجاري. ولا يعتقد بانها تستطيع السيطرة الكاملة على الاسواق العربية، الا اذا اتاحت الدول العربية لها هذه الفرصة وهذا امر مستبعد جدا. ومماثلة للنقاش الوارد اعلاه. فان الاسواق العربية من الممكن ان تستفيد فيما اذا استوردت السلع الاسرائيلية باسعار منافسة بسبب القرب الجغرافي، ولكن ليس من الضروري ان تستورد من اسرائيل اذا ارتأت تلك لانها تستطيع ان تستورد من مختلف دول العالم. وتجدر الاشارة هنا بان هناك امكانية الكي يستفيد الاردن وفلسطين من تجارة الترانزيت سواء من السلع العربية التي ستعبر الى اسرائيل، كالنفط والغاز وغيرها، او من السلع الاسرائيلية المتوجهة الى الدول العربية.

حماية الصناعات المحلية

وبناء على ما سبق يتضح بانه في حالة اقامة علاقات تجارية بين الاردن واسرائيل يتوقع ان يكون الميزان التجاري في صالح الاخيرة وبشكل مطلق وعلى الرغم من الاتفاقية التجارية المقترحة. كما ويتوقع بان يكون لدى الاردن وفلسطين رغبة في حماية بعض الصناعات المحلية من منافسة السلع الاسرائيلية في المرحلة الانتقالية بعد احلال السلام حيث مازالت بعض الصناعات الاردنية تحظى بحماية جمركية والتي يعتقد بانه ستستمر. اما في الجانب الفلسطيني فسنفرض استراتيجية التنمية الشاملة في المرحلة الانتقالية تبني استراتيجية التصنيع الاحلالي حتى يتسنى انشاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

التكامل الأردني الإسرائيلي يعوقه

تشابه الانتاج وحماية الاحتمالية

صناعات قوية تتمكن بعد فترة من الانتقال الى التصنيع التصديري الامر الذي يتطلب حماية جمركية خلال هذه المرحلة ولذلك فانه يمكن للاتفاقية المقترحة ان تحدد السلع المنوي تبادلها بين اسرائيل وكل من الاردن وفلسطين وتلك التي تفرض عليها رسوم جمركية حمائية على الرغم من ان التبادل التجاري الحر هو الامثل وفقا للنظرية الاقتصادية.

وبسبب التخوف من اغراق الاسواق الاردنية والفلسطينية بالسلع الاسرائيلية، وفي سبيل حماية الصناعات المحلية، ولابعاد امكانية تهميش اقتصادات الاردن وفلسطين مقابل الاقتصاد الاسرائيلي الاكثر تطورا، وكبديل للاقتراح اعلاه، ان تفتح الاسواق الاسرائيلية بصورة كاملة امام السلع الاردنية والفلسطينية ولفترة ١٠٠٥ سنوات بينما تغلق اسواق هذه الدول امام السلع الاسرائيلية حتى يتمكن الاردن وفلسطين من الاستفادة من التطور الاسرائيلي ويرفعان درجة تطورها لمستوى يؤهلهما بعد هذه الفترة الانتقالية من فتح اسواقهما امام السلع الاسرائيلية للتنافس الحر بين منتجاتهم جميعا. ويعتمد هذا الاقتراح على تجربة اسرائيلية سابقة مع المجموعة الاوروبية حيث حظيت اسرائيل في عام ١٩٧٥ بفترة انتقالية مدتها ١٢ عاما فتحت خلالها اسواق المجموعة الاوروبية تماما امام السلع الاسرائيلية بينما لم تدخل سلع المجموعة الى السوق الاسرائيلي الا بعد انقضاء هذه الفترة. وبعد ان ضمنت اسرائيل بان صناعاتها اصبحت قادرة على التنافس مع الصناعات الاوروبية المتقدمة وكبديل اخر، يقترح ان تحظى السلع الاردنية بمعاملة تفضيلية في الاسواق الاسرائيلية ولفترة انتقالية طويلة مماثلة لاقتراح تقرير هارفرد بمنح السلع الفلسطينية معاملة تفضيلية في اسرائيل بعد احلال السلام الشامل.

الاعتماد على العمق العربي

وفي الاونة الاخيرة، طرحت بعض الدراسات، وخاصة تقرير هارفرد، فكرة انشاء منطقة حرة تضم الاردن وفلسطين واسرائيل بعد احلال السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط. من الطبيعي ان الاسواق الحرة لها ميزات اقتصادية جمة يستفيد منها جميع الدول المشتركة فيها، ولكن في الحالة التي نحن بصددها فهناك حاجة لدراسة جدوى اقتصادية وسياسية لتقرير مدى امكانية اقامة مثل هذه السوق بعد تحقيق السلام خاصة وان المنطقة العربية كانت تحاول خلق سوق عربية مشتركة منذ منتصف الخمسينات كما وجرت محاولات لالغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية ومن ثم توحيد التعرفة الجمركية بينها ولكن للاسف باءت جميع هذه المحاولات حتى الان بالفشل بسبب الاختلافات السياسية والاقتصادية بين هذه الدول. فاذا كان هذا هو الحال بين الدول العربية، فكيف ستكون امكانية خلق سوق حرة مع اسرائيل في ضوء الاوضاع السياسية والاقتصادية؟ واضافة لذلك فان التبادل التجاري بين الدول العربية تنظمه وتحكمه اتفاقات تجارية تحد من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الميزان التجاري سيكون لصالح اسرائيل حتى بوجود اتفاقات

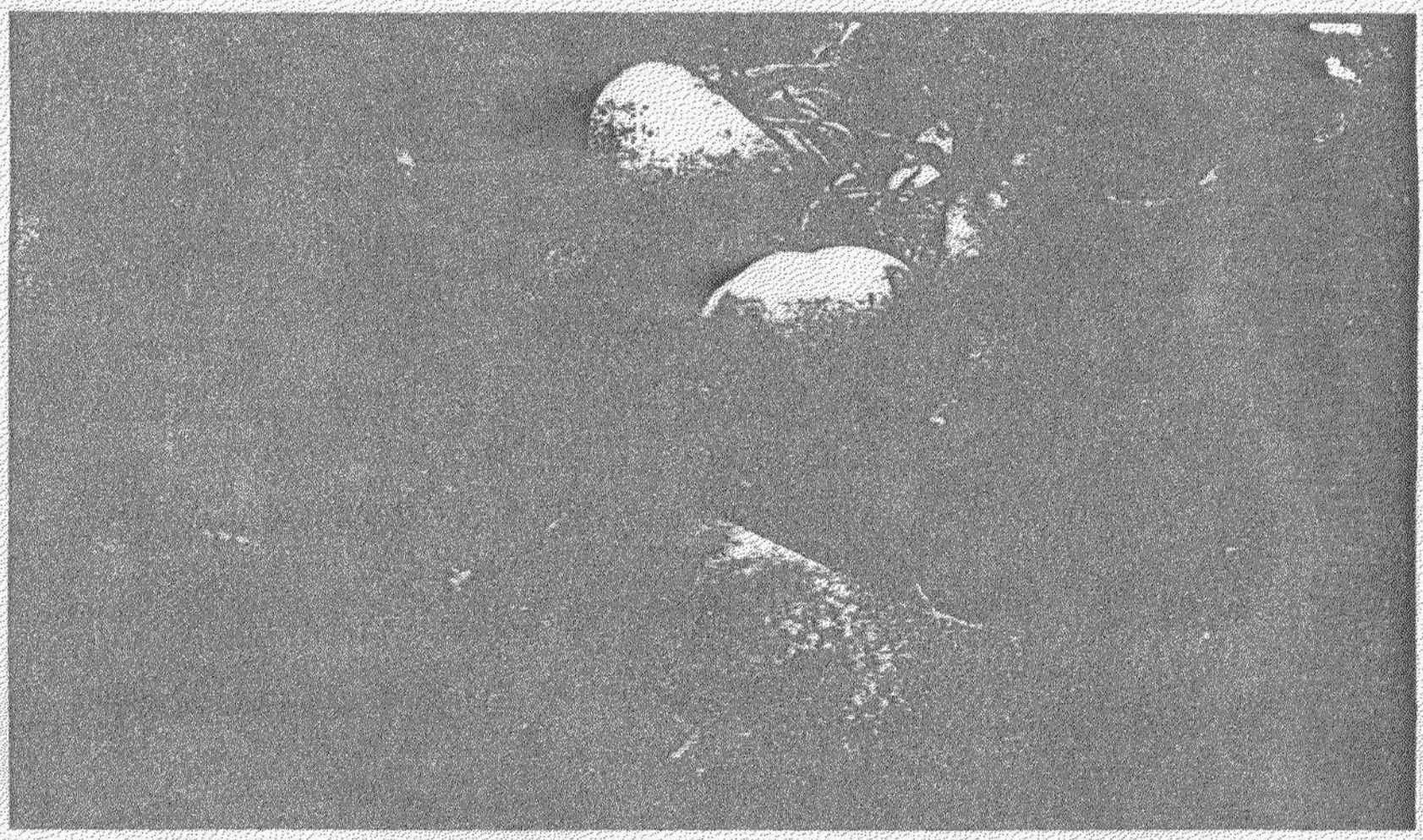

● اسرائيل تحمي انتاجها الزراعي (غاما ـ القبس خاص)

■ تبادل أردني ـ فلسطيني بحدود ٣٠٠ م.د

■ الوضع الأمثل ازالة القيود وتوحيد الجمارك

■ توازن في الميزان التجاري بين الطرفين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وقت لاخر وفقا لتطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية. فهل من الممكن ان يتخطى الاردن وفلسطين هذا العرف ويقيما سويا حرة مع اسرائيل؟ انه من الاولى ان يعتمد الاردن وفلسطين على العمق العربي السياسي والاقتصادي لانشاء منطقة حرة، اذا امكن، تضمهما مع سوريا والعراق ولبنان ومصر واية دولة عربية اخرى ترغب في الانضمام لهذه المنطقة بدلا من انضمامهما لسوق حرة مع اسرائيل. ولكن بعد احلال السلام وتثبيته على ارض الواقع في المدى الطويل فلا يوجد ما يمنع من انضمام اسرائيل الى سوق حرة في المنطقة العربية. اما في المدى القصير فان هذا غير محتمل على الرغم من مثالية هذا التوجه من الناحية الاقتصادية.

اما في حالة اقامة دولة اتحاد كونفدرالي تضم الاردن وفلسطين فلا شك بانه سيجري توحيد السياسات التجارية للبلدين وسيتم التعامل معهما كسوق واحد وبتعرفة جمركية موحدة، كما ذكر سابقا. ولذلك فان العلاقات التجارية المحتملة بين الدولة الكونفدرالية واسرائيل ستنشأ على نفس الاسس المذكورة اعلاه والمتعلق بالاردن على حدة. ومرة اخرى، سيكون هناك اتفاقية تجارية تنظم عمليات التبادل التجاري بين الطرفين. الا انه من المتوقع ان ينشأ عجز تجاري لصالح اسرائيل بناء على المعطيات السابقة. ولذلك فهناك حاجة لحماية الصناعة المحلية في الدولة الكونفدرالية بينما سيتم استيراد مختلف السلع الاسرائيلية الاخرى التي لا تنافس الانتاج المحلي وسيصدر لها ما يمكن من الانتاج الزراعي والصناعي المحلي بناء على المعاملة بالمثل. وكبديل لذلك يقترح فتح الاسواق الاسرائيلية امام انتاج الدولة الكونفدرالية لفترة انتقالية مدتها ٥ ـ ١٠ سنوات بينما تغلق اسواقها امام السلع الاسرائيلية حتى يتسنى رفع درجة التطور الاقتصادي ليتمكن اقتصاد هذه الدولة من منافسة السلع الاسرائيلية في سوق واحد. وذلك مماثلة لتجربة اسرائيل مع المجموعة الاوروبية في عام ١٩٧٥. وكبديل اخر، يقترح ان تحظى منتجات الدولة الكونفدرالية بمعاملة تفضيلية في الاسواق الاسرائيلية ولفترة طويلة.

خلاصة

لا شك بان الاردن بعد احلال السلام الشامل والعادل في الشرق الاوسط سيسعى الى تطوير وتعميق علاقاته التجارية مع الدولة الفلسطينية المحتملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في سبيل مصلحة الطرفين وذلك من خلال عقد اتفاقية تجارية تنظم التدفق التجاري بينهما. وقد اتضح بان مسودة هذه الاتفاقية قد اعدت فعلا لترفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى ٣٠٠ مليون دولار في السنة الاولى من المرحلة الانتقالية بعد احلال السلام. وعلى الرغم من ان الوضع الامثل بين الطرفين هو ان تكون التجارة حرة بينهما ودون اية قيود، الا ان التطلعات السياسية للجانب الفلسطيني والحاجة لحماية انتاجه الصناعي تتطلب ايجاد تعرفة جمركية خاصة به، ولذلك من الممكن ان تحدد الاتفاقية المقترحة السلع الزراعية والصناعية المنوى تبادلها وفقا لحاجة اسواق الطرفين وخلال اوقات معينة. اما في حالة قيام دولة كونفدرالية تضم الطرفين فسوف لا يكون هناك حاجة لاتفاقية تجارية بينهما حيث يفترض ان تتوحد اسواقها وبحيث تتعامل مع العالم الخارجي كسوق واحدة وبتعرفة جمركية موحدة. وفي هذا الوضع من الافضل ان يكون الانتاج الصناعي والزراعي في كلا الطرفين متكاملا لا متشابها وان يتم توحيد جهود التصدير لجميع انحاء العالم.

اما فيما يتعلق باحتمالات العلاقات التجارية بين الاردن واسرائيل بعد احلال السلام الشامل والعادل فيجب ان يكون هناك تبادل تجاري متكافيء بين الطرفين من خلال عقد اتفاقية تجارية تنظم التدفق التجاري بينهما خاصة وان الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد صناعي واكثر تطورا بالمقارنة مع الاقتصاد الاردني والفلسطيني ايضا. وعلى الرغم من ان هناك حاجة لاجراء دراسة متعمقة لتحديد السلع التي يمكن للاردن استيرادها من اسرائيل وتلك التي يمكنه ان يصدرها لها آخذين بعين الاعتبار الاسعار والرسوم الجمركية عليها، الا انه، بشكل عام، يمكن للاردن ان يستورد سلعا صناعية من اسرائيل ويستطيع ان يصدر لها بعض السلع الزراعية والاستهلاكية، غير انه من المتوقع بان يكون الميزان التجاري بين الطرفين في صالح اسرائيل. وحيث انه لا يفترض بان تحظى اسرائيل بمعاملة تفضيلية في الاسواق الاردنية والفلسطينية والعربية فلا خوف من اغراق هذه الاسواق بالسلع الاسرائيلية لانها ستتنافس مع السلع من مختلف دول العالم. وكذلك من غير المتوقع ان يستخدم الاردن وفلسطين كبوابة لعبور السلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية الا اذا حظيت هذه السلع بمعاملة تفضيلية في تلك الاسواق. وهذا امر مستبعد. كما ويتوقع ان يحمي الاردن وفلسطين بعض صناعاتهما المحلية عن طريق تحديد السلع المنافسة المنوى تبادلها مع اسرائيل وتلك التي ستفرض عليها رسوم جمركية حمائية.

ولابعاد احتمال اغراق الاسواق الاردنية والفلسطينية بالسلع الاسرائيلية او تهميش اقتصاداتها ولحماية صناعاتها، يقترح ان تحظى السلع الاردنية والفلسطينية بمعاملة تفضيلية في الاسواق الاسرائيلية ولفترة طويلة. ويقترح كذلك فتح الاسواق الاسرائيلية امام هذه السلع لفترة ٥ ـ ١٠ سنوات بدون ان تفتح اسواق الاردن وفلسطين امام السلع الاسرائيلية وذلك مماثلة للمعاملة التي حظيت بها اسرائيل ولمدة ١٢ عاما في بداية تعاملها مع السوق الاوروبية المشتركة في عام ١٩٧٥.

وفيما يتعلق بامكانية اقامة سوق حرة تضم الاردن وفلسطين واسرائيل فان هذا يتطلب اجراء دراسة جدوى اقتصادية وسياسية بعد احلال السلام بل من المحتمل في المدى الطويل اقامة سوق حرة تضم الاردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر مع امكانية انضمام اسرائيل اليها.

اما في حالة اقامة دولة كونفدرالية تضم الاردن وفلسطين فان علاقاتها التجارية المحتملة مع اسرائيل ستنشأ على نفس الاسس المذكورة اعلاه والمتعلقة بالاردن على حدة من نواحي الحاجة لاتفاقية تجارية وحماية للصناعات المحلية ومعاملة تفضيلية من قبل الاقتصاد الاسرائيلي لفترة طويلة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية